

Distr.: General  
31 March 2014  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسختين من الوثيقتين الصادرتين عن وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤ على النحو التالي.

- بيان وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن شجب مجلس الأمن تمارين الدفاع عن النفس على إطلاق الصواريخ التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر المرفق الأول).

- الإجابة التي قدمها المتحدث الرسمي باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على سؤال طرحته وكالة الأنباء المركزية الكورية بشأن اتخاذ مجلس حقوق الإنسان "القرار" ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر المرفق الثاني).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يا سونغ نام

السفير

الممثل الدائم



المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتقد بشدة مجلس الأمن على افتعال خلاف مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن تدريباتها المبررة على إطلاق الصواريخ

بيونغ يانغ، ٣٠ آذار/مارس (وكالة الأنباء المركزية الكورية): أصدرت وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية البيان التالي الذي ينتقد بشدة مجلس الأمن على إجراءاته غير القانوني المتمثل بالاعتراض على التدريبات المبررة على إطلاق الصواريخ التي أجراها الجيش الشعبي الكوري:

تواجه الجهود المخلصة التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمنع نشوب حرب جديدة وضمان السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية تحديا خطيرا تشكله القوات المعادية.

وارتكب مجلس الأمن في اجتماع تشاوري عقد في ٢٨ آذار/مارس خلف أبواب مغلقة بناء على طلب عاجل من الولايات المتحدة الأمريكية عملا استفزازيا غير قانوني تمثل في "شجب" التدريبات المبررة على إطلاق الصواريخ التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون أي سبب.

وقد كانت التدريبات تدريبات عسكرية للدفاع عن النفس أجراها الجيش الشعبي الكوري للتصدي للحالة الخطيرة التي تسببت بها السياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عدة عقود ماضية والتمارين التي تجريها بكثافة متزايدة على حرب نووية.

ويجري تهيئة مناخ الانفراج في العلاقات في شبه الجزيرة الكورية بفضل الجهود المخلصة الاستباقية والمحبة للسلام التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا العام. ومع ذلك، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء التمارين العسكرية المشتركة المسماة "العزم الأكيد وفرخ النسور" مع القوات العميلة لكوريا الجنوبية وبمشاركة قوات عدوان ضخمة وأسلحة تدميرية هائلة.

وتشارك أكبر قوات على الإطلاق منذ عام ١٩٩٣، مع الزيادة التي طرأت في حجمها وخطورها، في تدريبات سانغ يونغ التي بدأت في ٢٧ آذار/مارس. وتجرت الولايات المتحدة على التصريح بأن هدفها الأساسي يتمثل في "احتلال بيونغ يانغ".

ومن الطبيعي تماما أن يقوم الجيش الشعبي الكوري باستعدادات تامة للتصدي للحالة الخطيرة السائدة، باعتبار أن مهمته تتمثل في حماية أمن البلد وشعبه والدفاع عن السلام.

وبالرغم من ذلك، "شجب" مجلس الأمن، متعاميا عن التمارين الرعناء التي تجريها الولايات المتحدة على الحرب النووية، تدريبات الدفاع عن النفس على إطلاق الصواريخ التي أجراها الجيش الشعبي الكوري للتصدي لهذه التمارين، بوصفها "انتهاكا للقرارات" و "تهديدا للسلام والأمن الدوليين" وهو يستعد ليتخذ "خطوة ملائمة". وهذا أمر لا يمكن احتمالها على الإطلاق.

وفيما يتعلق بـ "قرارات" مجلس الأمن، التي يزعم المجلس أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية "انتهكتها"، فهي مليئة بالفقرات الخارجة عن القانون التي تستهدف على نحو غاشم التعدي على سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأمن الأمة وحرمانها من حقها في إطلاق السواتل للأغراض السلمية، وذلك لأن هذه القرارات نتاج السياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبالتالي، رفضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه القرارات رفضا قاطعا حال اتخاذها وليس ثمة سبب على الإطلاق يدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الالتزام بها.

وإذا قيس شيء ما بمسطرة خاطئة، لا بد أن تكون النتيجة خاطئة.

وهذا هو السبب في أن هناك عثا من قبيل تسمية الجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للدفاع عن أمن البلد والأمة "استفزازا" ووصف تحركات الولايات المتحدة نحو إشعال حرب نووية بتحركات من أجل "الدفاع عن السلام".

وإذا واصل مجلس الأمن سعيه إلى حرمان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من ممارسة حقها المشروع من خلال الاستشهاد على نحو مغرض بـ "القرارات" غير المعقولة وفقا لسيناريو الولايات المتحدة، لن ينتهي الأمر به إلا إلى تصعيد التوترات وإشعال فتيل النزاع، بدلا من الإسهام في حفظ السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة.

وتستهدف المهزلة التي أخرجتها الولايات المتحدة بغرض "شجب" تدريبات إطلاق الصواريخ التي أحرقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون أي سبب بعد تقديمها

للمناقشة في مجلس الأمن تحويل اللوم على تصعيد التوترات إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتشجيع بـ "تهديد" جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتبرير حشد الأسلحة وفقا لمحور استراتيجيتها في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

وبينما تتابر الولايات المتحدة على تحركاتها الرامية إلى عزل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وخنقها من خلال إساءة استخدام مجلس الأمن، مدفوعة بمصالحها الاستراتيجية، تملك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحق في الدفاع عن نفسها وهي على أهبة الاستعداد التام للقيام بذلك.

أما وأنّ الولايات المتحدة تنظم تمارين لا تتوقف على الحرب النووية عن طريق تعبئة جميع أنواع وسائل توجيه الضربة النووية بهدف "احتلال بيونغ يانغ"، وتقوم بالرغم من ذلك بوصف هذه التمارين بـ "التمارين السنوية"، فتدريبات الجيش الشعبي الكوري الرامية إلى التصدي لها ستشمل شتى أشكال التمارين التي سيستخدم فيها ردعا نوويا أكثر تنوعا لإصابة شتى الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى بمجموعة متنوعة من القدرات الضاربة.

وتقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أهبة الاستعداد التام لاتخاذ خطوات المرحلة القادمة، التي يصعب على العدو أن يتصورها، في حال رأت الولايات المتحدة من جديد أن التدريبات تمثل "استفزازا".

وهي لن تستبعد شكلا جديدا من أشكال التجارب النووية لتعزيز ردعها النووي.

والأفضل للولايات المتحدة أن تمنع في ذلك وتتوقف عن التصرف بطيش.

وإن حدث تطور كارثي لا يرغب أحد فيه في شبه الجزيرة الكورية، ستكون الولايات المتحدة مسؤولة كليا عنه.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة  
رفض "القرار المتعلق بحقوق الإنسان" ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية

بيونغ يانغ، ٣١ آذار/مارس (وكالة الأنباء المركزية الكورية): قدم المتحدث الرسمي باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في ٣٠ آذار/مارس، الإجابة التالية على سؤال طرحته وكالة الأنباء المركزية الكورية بشأن اتخاذ "القرار" ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجلس حقوق الإنسان:

أصدر الاجتماع الخامس والعشرين لمجلس حقوق الإنسان "تقريراً" أعدته "لجنة التحقيق" المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتعجل في فرض "قرار" ضدها.

ولا تعترف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمجموعة المحتالين السياسيين الذين يشكلون لجنة التحقيق، وهم دمي تحركها الولايات المتحدة والغرب، وتعارض وترفض تماماً القرار المذكور أعلاه، وهو نتاج السياسة العدائية الفاسدة تجاهها.

وتقوم الولايات المتحدة وغيرها من القوى المعادية، بعدما عجزت عن إخضاع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال افعال خلاف معها بشأن مسألتها النووية وحدها، بتزييف وقائع على نحو متتابع سعياً لتكثيف "الصخب المثار بشأن حقوق الإنسان" ضدها لابتداع ذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية والإطاحة بنظامها الاجتماعي.

وتقوم الولايات المتحدة واليابان، وهما دولتان ارتكبتا جرائم حرب ودولتان إجراميتان غير أخلاقيتين يحفل تاريخهما بارتكاب أعمال العدوان والنهب والقتل ضد البلدان والأمم الأخرى في الماضي، وبلدان الاتحاد الأوروبي بإخفاء تاريخها الماضي الملتصق بالدماء، وتلقب نفسها باسم "قضاة حقوق الإنسان" وتلجأ إلى الافتراء بقصد تقويض البلدان المستقلة سياسياً والمهجوم عليها، وهي مشبعة بمقت متأصل لها.

وإذا ما أريد مناقشة حقوق الإنسان بإخلاص، لا بد، أولاً وقبل كل شيء، عرض عدوان الولايات المتحدة على دول ذات سيادة، بما فيها العراق وأفغانستان، وجرائم الإبادة الجماعية الشنيعة التي ارتكبتها اليابان في الماضي ضد الإنسانية، وظواهر بغض الجنس البشري والتمييز العنصري والمغالاة في الوطنية والنازية الجديدة المتفشية في بلدان الاتحاد الأوروبي، في المحكمة الجنائية الدولية لمناقشتها ومعاقبة مرتكبيها.

وحقوق الإنسان تعني على وجه التحديد السيادة الوطنية.

وإن جرى التغاضي عن تسييس حقوق الإنسان والانتقائية والمعايير المزدوجة التي تتبعها الولايات المتحدة غير المؤهلة للتكلم بشأن حقوق الإنسان الحقيقية والقوى التي تتبعها، سيزداد يوماً بعد يوم تفشي التشكيك في بلدان محددة بدوافع سياسية.

وستدافع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة عن المعتقد والنظام الاشتراكي اللذين احترقهما بنفسها وستواصل الاضطلاع بإخلاص بواجبها في ميدان حقوق الإنسان الدولية.